مقدمة

تكاد تتفق معظم التحليلات حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية على أن ظاهرة الفقر تعتبر واحدة من أهم المعضلات التي تواجه شعوب هذه البلدان التي تتردى أوضاعها يوما بعد يوم، بسبب وصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدود، وانطواء أبنيتها الاجتماعية على ميكانزمات القهر والاستغلال.

وشعورا بهذه المشكلة وما يتبعها من مخاطر، أعلنت الأمم المتحدة عام 1996 "عاما دوليا للقضاء على الفقر"، كما أعلنت "عقد (عشرية) الأمم المتحدة للقضاء على الفقر سنة 1997-2006 "؛ إلى جانب انعقاد الندوات والملتقيات وبذل المحاولات الجادة والملتزمة من طرف الباحثين والسياسيين لاحتواء تفاقمها قبل فوات الأوان.

فعلى المستوى العملي، بدأت المؤسسات الدولية والدول المانحة للمساعدات محاربة الفقر من خلال توفير البرامج التي تعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية لأكثر الدول فقرا في العالم، ومع ذلك ظل الاقتناع راسخا بأن أي تقدم في تخفيض أعداد الفقراء يتوقف على نجاح عملية الإصلاحات وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتنفيذ سياسات حكيمة تستهدف القضاء على الفقر، وتحسين حال الفقراء ومشاركتهم الإيجابية في عملية التنمية؛ أما على المستوى التنظيري، فقد ثار جدل طويل في

الكتابات المعاصرة المهتمة بالفقر، حول توصيفه وتحليله في إطار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الطرفية. ولازالت الجهود الأكاديمية مستمرة لا تتوقف، فالبيروقراطيون يربطون الفقر بالفئات المنخفضة الدخل، في حين يتحدث رجال الأخلاق على المتوكل على الله، والفئات الشعبية والمحرومين والمعدمين والكادحين وغيرهم من الفئات الأخرى التي فضلت الحياة السهلة على العمل الجاد. أما الأكاديميون فيركزون على الفقر الهيكلي، العزل، التهميش والاستغلال؛ في حين يركز أنصار نظرية التجريد من القوة على النقص المتاح للفقراء من الموارد اللازمة لتحصيل الرزق أو نفقات المعيشة، وعلى عدم وجود جدول أعمال سياسي واضح وصوت مسموع لهم، وعلى شعورهم الداخلي بانعدام أهميتهم وخضوعهم السلبي للسلطة. وهذا ما دفع رواد هذه النظرية إلى دعوة الفقراء إلى تبني استراتيجية تقوم على الجهود الجماعية، للتزود بالقوة ذاتيا من أجل البقاء وإتاحة فرصة أكبر للوصول للموارد الأساسية، من أجل كسب لقمة والاستمرار على قيد الحياة.

وهناك في مقابل ذلك، اهتمام متزايد بعولمة الفقر وكيف يتغذى النظام الدولي الجديد بالفقر البشري والعمالة الرخيصة، وبتراكم الثروة وتشويه الإنتاج وتفسخ المؤسسات الوطنية، وتدويل الإصلاحات الاقتصادية وأزمة الديون إلى جانب الرقابة الكونية وأثرها المدمر على سبل عيش ملايين البشر.

ففي هذا الإطار، يبدو جليا أن ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد أدت منذ أوائل الثمانينات إلى إفقار مئات الملايين من الناس، حيث انهارت القوة الشرائية للمواطن، وظهرت المجاعات واتسعت رقعة الفقر والتفاوت بأبعاد مختلفة، وتزداد صورة عالمنا قتامة إذا ما تأملنا طبيعة الحلول المطروحة في ظل سياسات الإصلاحات التي أدت إلى نتائج مخيبة للآمال، خاصة فيما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة والفقر والتهميش وتدمير الاقتصاديات الوطنية، وجعلها تحت رحمة السوق الحرة التي يديرها التكتل الصناعي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي المقابل، تؤكد الشواهد الواقعية أن التغيرات الجيوسياسية العالمية قد زادت من هوة التبعية وقوة المنظمات العالمية في سياق يتميز بانهيار النظم الإنتاجية في العالم، وتصفية المؤسسات الوطنية وتحلل البرامج الصحية والتعليمية. إنها الصورة الكاريكاتورية التي أرادها مهندسو نظرية نهاية التاريخ، بوصفه تاريخا أي أنه نقطة النهاية لخط التطور الإيديولوجي للبشرية، ونقطة تعميم الديمقراطية الغربية الليبرالية تعميما شاملا بوصفها الشكل النهائي للحكم البشري.

إن هذه المحاولات المزيفة لتسييس التاريخ ورؤيته ضمن منظورات الحالة الراهنة فقط، هي تعبير صحيح عن الهيمنة والغطرسة، واستمرار الصراع الإيديولوجي والحرب الأزلية بين الأغنياء والفقراء، إنه قانون

التناقض والصراع ومنطق التغير، وتحول الفقراء إلى مخلب يقلق الجالسين في قمة الهرم الاجتماعي.

ولا غرو أن يؤدي ذلك القانون وهذا المنطق إلى إفراز أشكال أخرى من الاستغلال واللامساواة، تتماشى وواقع سياسي عالمي جديد آخذ في الظهور والتشكل.

في ظل هذه الطروحات، نحاول في هذا الكتاب إعطاء صورة تحليلية لأوضاع ودور الفئات الدنيا التي تعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس والقسوة، إلى جانب محاولة تلمس تشكلاتها المستقبلية، ووزنها في تحديد موازين القوى. خاصة في المجتمعات العربية التي تنطوي أبنيتها على عدد من التناقضات والمثالب.

وهكذا، وضمن هذا المنظور، يتضمن كتابنا الراهن أربعة فصول، جاء الفصل الأول بعنوان عولمة الفقر، ليعالج ظاهرة الفقر من حيث تأثيراتها السلبية واتساع نطاقها والاستراتيجيات الموجهة لمكافحتها، في سياق خاص يتميز بالأحادية القطبية والعولمة. وما يصاحب ذلك من تفاقم أعراض مشكلة الفقر وتوزيع الدخل على النطاقين الداخلي والخارجي.

أما الفصل الثاني فيتناول المجتمع العربي الآخر... مجتمع الفقراء والمحرومين، في ضوء تنامي عدد العاطلين والمهمشين والمعدمين،

وبروز إشكالية الإفقار المعمم كإحدى العلائم المميزة للأنماط التنموية العربية. ومع تفاقم الأزمات الداخلية ودرجة الاحتواء في النظام الرأسمالي العالمي، أصبحت البلدان النامية مهددة في وحدتها ووجودها، وتقوم بوظيفة محددة تتمثل في إعادة إنتاج واقعها المادي والاجتماعي المتخلف وما يبطنه من صراعات اجتماعية ودينية وإثنية وعشائرية وقبلية وجهوية، وتمايزات صارخة تزيد هوة الخلاف والتخلف.

ويعالج الفصل الثالث الفقر الحضري في أبعاده واتجاهاته ومظاهره، في ضوء دراسة قضية الفقراء العاملين بين الاستقلالية والتبعية، وما يفرخه الواقع الحضري من مشكلات ترتبط بالفقر والتهميش والبطالة والأنشطة الحضرية غير الرسمية. وقد دفع الاهتمام المكثف بهذه الأنشطة إلى محاولة وضع الأسس الأولى لمدخل متميز يهتم بتخطيط التنمية، وعلم اجتماعي متخصص في دراسات التنمية.

وبنفس الطريقة عالجنا في الفصل الرابع الفئات المدينية الدنيا، وذلك بالتركيز على فئة الفلاحين الحضريين. وكان سبيلنا في هذا تحديد ظاهرة الفلاحين في مجتمع المدينة، النظام الفلاحي، الباعة الجائلين، القطاع الحضري غير الرسمي وارتباطه بالفئات الدنيا.

وفي الأخير نأمل أن يكون هذا الكتاب قد جاء في وقته ليضع خطا أحمر تحت مشكلة الفقر واتساع نطاقه واعتباره الوجه الآخر غير المعلن

عنه للعولمة، والسعي للتخفيف من غائلة الحرمـــان والعــوز والفاقــة، واستشراف الحلول الممكنة لمحاصرته ومكافحته.